الأمم المتحدة

E/CN.3/2019/28

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 December 2018
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الخمسون

٥-٨ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٤ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم: تنمية القدرات الإحصائية

تنمية القدرات الإحصائية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدَّم هذا التقرير، الذي أُعدّ وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٧/٢٠١٨ والممارسات المتبعة في الماضي، لمحةً عامة عن الأنشطة الأخيرة التي اضطلعت بها شُعبة الإحصاءات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة دعماً للجهود التي تبذلها البلدان لتعزيز قدراتها الإحصائية الوطنية من أجل التصدي بشكل أفضل للتحديات المتعلقة بالبيانات الناتجة عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويقدم التقرير أيضاً معلومات عن الجهود التعاونية الرامية إلى تحقيق التزامن بين المبادرات والاستفادة من الشراكات والتنسيق في مجال تنمية القدرات الإحصائية وعن الأطر الاستراتيجية الناشئة. واللجنة الإحصائية مدعوة إلى الإحاطة علما بالتقرير.

* E/CN.3/2019/1.

18-21585 (A) 160119 180119

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – زاد اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(١)] من الاهتمام بضرورة تعزيز القدرة الإحصائية للبلدان النامية على القياس والرصد والإبلاغ بشأن أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الغايات والمؤشرات المرتبطة بها. وتطلب خطة عام ٢٠٣٠ بصورة صريحة أن تقوم الدول الأعضاء بحلول عام ٢٠٢٠ بتعزيز دعمها لتنمية قدرات البلدان النامية بغرض تحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية.

٢ – ويمثل إطار المؤشرات العالمية من أجل رصد أهداف وغايات التنمية المستدامة تحدياً هائلاً أمام منتجي الإحصاءات الرسمية. ويجب على البلدان أن تفي بالطلبات الجديدة على البيانات الناشئة عن خطة عام ٢٠٣٠، ويشمل ذلك تحديد الغايات والمؤشرات الوطنية من أجل تنفيذها. ويتعين على البلدان تطوير وتكييف نظمها الإحصائية الوطنية لتلبية تلك الطلبات ووضع عمليات مبسطة لضمان إنتاج إحصاءات رسمية في حينها.

٣ – وحدَّدت خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة، التي أُطلقت خلال منتدى الأمم المتحدة العالمي الأول للبيانات، المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، الثغرات في برامج الإحصاءات الوطنية والتنسيق الإحصائي استجابةً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبذلك تكون خطة العمل بمثابة خريطة طريق للجهود الرامية إلى تنمية القدرات، التي تبذلها شعبة الإحصاءات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة وغيرها من الوكالات الدولية والإقليمية والوطنية المشاركة في إنتاج الإحصاءات الرسمية.

٤ – ويقدِّم هذا التقرير لمحةً عامة عن الأنشطة التي اضطلعت بها شعبةُ الإحصاءات في مجال تنمية القدرات في إطار برنامجها العادي للتعاون التقني، وعن المشاريع الأخيرة والجارية الممولة من حساب التنمية ومن جهات مانحة. وترد تفاصيل إضافية عن مبادرات الشعبة في مجال تنمية قدرات الشعبة في مجالات فنية محددة من قبيل الحسابات القومية أو الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية أو المحاسبة البيئية – الاقتصادية، في التقارير المختصة بميادين محددة المقدمة إلى اللجنة الإحصائية.

ثانيا – تنفيذ برنامج تنمية القدرات في الفترة ٢٠١٧–٢٠١٨

٥ – في الفترة ٢٠١٧–٢٠١٨، نظَّمت شعبة الإحصاءات ٩٧ حلقة عمل وحلقة دراسية و ٢٤ اجتماعا لأفرقة الخبراء، شارك فيها ٢٥٠ ٣ اختصاصياً تبادلوا الخبرات وتلقوا التدريبات (انظر الجدول ١). وخلال تلك الفترة، شاركت شعبةُ الإحصاءات للمرة الأولى في سلسلة من دورات التعلم الإلكتروني بشأن مواضيع من مختلف الميادين الإحصائية. وجرى في المجموع تنفيذ ٣٥ دورة من دورات التعلم الإلكتروني وتدريب ٤٧٠ ٢ مشاركا.

٦ – وإضافةً إلى ذلك، مُنحت ١٨٥ زمالة فردية للخبراء الإحصائيين الوطنيين وخبراء المعلومات الجغرافية المكانية الوطنيين من البلدان النامية لتمكينهم من حضور ٢٩ اجتماعا إقليمياً ودولياً.

(١) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

الجدول ١

عدد المناسبات والمشاركين، ٢٠١٧ و ٢٠١٨

السنة	*حلقات العمل والحلقات الدراسية*		*اجتماعات أفرقة الخبراء*		*زيارات دراسية*		*دورات التعلم الإلكتروني*	
	عدد المناسبات	*المشاركون*	*عدد المناسبات*	*المشاركون*	*عدد المناسبات*	*المشاركون*	*عدد المناسبات*	*المشاركون*
٢٠١٧	٥٧	١ ٢٨٥	١٣	٧٣٢	١٦	٩٤	١١	١ ٢٩٩
٢٠١٨	٤٠	٨٢٧	١١	٤٠٦	١٣	٩١	٢٤	١ ١٧١
المجموع	**٩٧**	**٢ ١١٢**	**٢٤**	**١ ١٣٨**	**٢٩**	**١٨٥**	**٣٥**	**٢ ٤٧٠**

٧ - في الجدول ٢، قُسّمت مواضيع المناسبات التي عقدت إلى خمس فئات واسعة، هي: (أ) الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية؛ (ب) الإحصاءات الاقتصادية، مثل التجارة الدولية، والعولمة الاقتصادية، والسياحة، والطاقة، والإحصاءات الصناعية، وكذلك الحسابات القومية؛ (ج) الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية؛ (د) المناسبات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛ (هـ) إدارة المعلومات الجغرافية المكانية[٢].

الجدول ٢

عدد حلقات العمل واجتماعات أفرقة الخبراء والحلقات الدراسية، حسب الموضوع

السنة	*الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية*	*الإحصاءات الاقتصادية (التجارة، والعولمة، والسياحة، والطاقة، والصناعة، والحسابات القومية)*	*الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية*	*مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والإحصاءات العامة*	*إدارة المعلومات الجغرافية المكانية*
٢٠١٧	١٨	١٥	١٩	١٢	٦
٢٠١٨	١٢	١٠	١٣	١٢	٤
المجموع	**٣٠**	**٢٥**	**٣٢**	**٢٤**	**١٠**

ألف - البرنامج العادي للتعاون التقني

٨ - يدعم البرنامج العادي للتعاون التقني[٣] البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تنمية قدراتها، ولا سيما تلك الموجهة نحو تحقيق المجال الاستراتيجي ٣ من خطة عمل كيب تاون العالمية: تعزيز الأنشطة والبرامج الإحصائية الأساسية. وتعتمد أنشطة تنمية القدرات التي تقوم بها شعبة الإحصاءات في إطار البرنامج العادي من الناحية الفنية على العمل المعياري للجنة الإحصائية وتمتثل للتوجيهات السياساتية وبرامج العمل المتفق عليها في دورات اللجنة.

(٢) لا تشمل الفئات دورات التعلم الإلكتروني التي أجرتها شعبة الإحصاءات.

(٣) أنشأته الجمعية العامة في قرارها ٥٨ (د-١) المؤرَّخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦.

٩ - وفي الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، بناءً على نتائج الحوار المتعلق بمؤشرات التنمية واعتماد اللجنة الإحصائية لخطة عمل كيب تاون العالمية والمعايير الإحصائية الدولية ذات الصلة، ركزت جهود تنمية القدرات التي تبذلها شعبة الإحصاءات على مجالين رئيسيين هما: (أ) تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية على قياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورصده وتقييمه والإبلاغ عنه من خلال استخدام المؤشرات؛ (ب) تعزيز تحديث النظم الإحصائية الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار توصيات اللجنة بشأن ثورة البيانات واستخدام التكنولوجيات الجديدة والبيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية، بما في ذلك المعلومات الجغرافية المكانية وتكاملها مع البيانات الإحصائية. وتضمنت الجهود المتصلة بهذين المجالين القيام بأنشطة تدعم تنفيذ البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠، ونظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، ونظام الحسابات القومية، ونظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وإطار تطوير الإحصاءات البيئية، وغيرها. واستهدفت الشعبة، من خلال تنظيم أنشطة في مجال تنمية القدرات متصلة باستخدام البيانات الضخمة والتكنولوجيات الجديدة لأغراض الإحصاءات الرسمية وفي مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، مواصلة دفع عجلة تطوير واستخدام البيانات والأدوات الجغرافية المكانية دعما لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وما يتصل بها من خطط عالمية.

١٠ - وكان من أشيع أنشطة تنمية القدرات الممولة من البرنامج العادي للتعاون التقني ما يلي: (أ) تنظيم حلقات عمل تدريبية وحلقات دراسية إقليمية ودون إقليمية من قبل شعبة الإحصاءات وحدها أو بالشراكة مع اللجان الإقليمية وغيرها من المنظمات الشريكة الدولية والإقليمية والوكالات المتخصصة؛ (ب) توفير الخدمات الاستشارية من قبل المستشارين الأقاليميين الأربعة للشعبة (في مجالات التعداد السكاني، وإدارة المعلومات الجغرافية المكانية، والتدريب الإحصائي وتنمية القدرات، وتنظيم النظم الإحصائية الوطنية) ومن قبل خبراء يعملون بعقود قصيرة الأجل بصفة استشاريين ومدربين، من الموظفين والخبراء الاستشاريين على حد سواء؛ (ج) توفير الزمالات والدورات التدريبية القصيرة الأجل والجولات الدراسية والتدريب أثناء العمل للخبراء الإحصائيين الوطنيين وخبراء المعلومات الجغرافية المكانية الوطنيين من البلدان النامية لتمكينهم من تحسين وتعزيز معارفهم ومهاراتهم في مجالي الإحصاءات وإدارة المعلومات الجغرافية ولإنشاء شبكات إقليمية ودولية.

١١ - ونظمت شعبة الإحصاءات أكثر من ٨٠ حلقة عمل وحلقة دراسية في هذه الفترة، وساهم موظفوها أيضاً في التنظيم الناجح للعديد من المناسبات الأخرى المتعلقة بنمية القدرات، التي تولت تنظيمها وتمويلها اللجان الإقليمية وغيرها من الكيانات، عن طريق ممارسة دورهم كاستشاريين في ميادين درايتهم المتخصصة. ويرد أدناه وصف للمناسبات التي نظمتها الشعبة.

١٢ - وفيما يتعلق بنُظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، واصلت البلدان النامية تلقي الدعم والتدريب على تنفيذ *المبادئ والتوصيات لنظام الإحصاءات الحيوية، التنقيح ٣*[٤]، التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١٤، ولا سيما من خلال دليل صدر حديثاً. ونُظمت حلقات عمل ترمي إلى تعزيز المجموعة المنقحة من المعايير المعاصرة للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، وإلى وضع وتعهد نهج كلي للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية وإدارة الهوية، في كولومبيا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧)، وفييت نام (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧)، والمغرب وتونس (آذار/مارس ٢٠١٨)

(٤) Statistical Papers, Series M, No. 19/Rev.3 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.13.XVII.10).

بتعاون ودعم وثيقين من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة ''الاستراتيجيات الحيوية'' (Vital Strategies) غير الحكومية. وشملت حلقات العمل تلك، التي شارك فيها مسجل مدني وخبير إحصائي رسمي وأخصائي للصحة العامة من كل بلد، أكثر من ٤٠ بلدا في آسيا وأمريكا اللاتينية، مما كفل إتاحة الفرصة لأكثر من ١٢٠ مشاركا لفهم تعقيدات الإطار المنهجي المنقح للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية وقابلية التشغيل البيني مع إدارة الهوية.

١٣ - وفيما يتعلق بالبرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠، بُذلت جهودٌ كبيرة للتحضير لتنفيذه من خلال إعداد وإصدار مجموعة منقحة من المعايير الدولية ودليل إدارة تعدادات السكان والمساكن (التنقيح ٢). وعُقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير سلسلةٌ من حلقات العمل الرامية إلى تدريب مديري التعدادات وواضعي منهجياتها في كل من زامبيا (آذار/مارس ٢٠١٧)، ونيجيريا (أيار/مايو ٢٠١٧)، وجمهوريا تنزانيا المتحدة (حزيران/يونيه ٢٠١٧)، وجورجيا (نيسان/أبريل ٢٠١٨)، وسري لانكا (أيار/مايو ٢٠١٨)، وماليزيا (حزيران/يونيه ٢٠١٨). وشملت حلقات العمل تلك، التي نظمت بدعم وتعاون كاملين من البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أكثر من ٥٠ بلدا وقدمت التدريب إلى ١٤٠ من الاختصاصيين في مجال تعداد السكان والمساكن.

١٤ - وفيما يتعلق بنظام الإحصاءات القومية، تلقت البلدان النامية في كل منطقة تقريبا الدعم والتدريب على تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإحصاءات الداعمة له، الذي أصدرت اللجنة الإحصائية تكليفا بشأنه في دورتها الأربعين عقب اعتماد نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ونُظمت حلقات عمل وحلقات دراسية تناولت مختلف جوانب نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإحصاءات الداعمة له، في لبنان (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧)، والبرازيل (أيلول/سبتمبر ٢٠١٨)، والصين (أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨)، وتركيا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨). وشارك في حلقات العمل والحلقات الدراسية مسؤولون مختصون من الوكالات الإحصائية الوطنية والبنوك المركزية ووكالات حكومية أخرى. وإضافةً إلى ذلك، بدأ العمل في عام ٢٠١٨ مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فيما يتعلق بوضع وتنفيذ نماذج للتعلم الإلكتروني في مجال الحسابات القومية في أفريقيا.

١٥ - وكجزء من برنامج تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، نُظمت في أنتيغوا (أيار/مايو ٢٠١٧) حلقةُ عمل بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ركزت على المحاسبة المتعلقة بانبعاثات الطاقة والهواء ومدى إسهامها في وضع السياسات وصنع القرارات. ونُظمت أيضاً في بيلاروس (كانون الثاني/يناير ٢٠١٨) مبادرة للتعلم المختلط بشأن الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وتألف التعلم المختلط من مرحلتين، تمثلت الأولى في تقديم دورة تدريبية إلزامية عبر الإنترنت، والثانية في حلقة عمل حضورية. وأتاحت حلقة العمل الحضورية الفرصة للمشاركين لتقصي المواضيع بتعمق أكبر، وإكمال تدريبات ذات طبيعة عملية، وصياغة مشاريع خطط عمل لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية.

١٦ - وفيما يتعلق بإطار تطوير الإحصاءات البيئية، نظمت حلقتا عمل بشأن الإطار في غابون (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧) ولبنان (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨) كان الهدف منهما إكساب الخبراء الإحصائيين من مكاتب الإحصاء الوطنية والخبراء من نخبة من وزارات البيئة أو المؤسسات المعادلة،

فهما ومعارف تفصيلية عن النهج المعاصرة للإحصاءات البيئية، بما يتيح لهم الفرصة لتحديد الثغرات وأوجه القصور في البيانات البيئية من أجل تحسين إنتاج إحصاءات بيئية منتظمة ودقيقة وموثوقة. وجرت أيضاً مناقشة الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ، وذلك استجابة للتكليف الذي أصدرته اللجنة بوضع مجموعة عالمية من الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ. وإضافةً إلى ذلك، جرى أيضاً تناول مسألة جمع بيانات الإحصاءات البيئية والمؤشرات المتعلقة بالبيئة.

١٧ - وفيما يتعلق بإحصاءات الطاقة، ففي إطار التنفيذ الجاري للتوصيات الدولية لإحصاءات الطاقة، نظمت حلقة عمل في ماليزيا (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧) بالاشتراك مع لجنة الطاقة في ماليزيا. وشارك في حلقة العمل أكثر من ٥٠ مشاركا من ثمانية بلدان في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. كما نظمت حلقة عمل بشأن مؤشرات الطاقة والبيئة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في غواتيمالا (كانون الثاني/يناير ٢٠١٨) لتدريب المشاركين في مجال منهجية محددة لتجميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في تلك المجالات. وقدم التدريب إلى أكثر من ٥٠ مشاركا في حلقة العمل تلك.

١٨ - وفيما يتعلق بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع وإحصاءات التجارة في الخدمات وإحصاءات السياحة، نظمت شعبة الإحصاءات حلقات عمل في ملديف (نيسان/أبريل ٢٠١٧)، والفلبين (حزيران/يونيه ٢٠١٧)، والصين (أيلول/سبتمبر ٢٠١٧)، وترينيداد وتوباغو (أيار/مايو ٢٠١٨) جرى تمويلها من حساب الإيرادات الإحصائية الخاص بها. وباستخدام ذلك الحساب، تقدم الشعبة المساعدة إلى البلدان النامية في تحسين جودة إحصاءاتها التجارية الرسمية وتوافرها ونشرها من أجل إدراجها في قواعد بيانات الشعبة، مثل قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات تجارة السلع الأساسية، عن طريق القيام بانتظام بعقد حلقات عمل تدريبية إقليمية ومنح الزمالات.

١٩ - وجرت العادة على تقديم الزمالات في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني إلى الخبراء الإحصائيين الوطنيين وخبراء المعلومات الجغرافية المكانية الوطنيين من البلدان النامية لتمكينهم من حضور الاجتماعات الإقليمية والدولية التي تنظمها المنظمات الشريكة. وفي الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، قدمت الزمالات لإتاحة إمكانية المشاركة في اجتماعات فريق أوسلو المعني بإحصاءات الطاقة، وفريق الخبراء المعني بسجلات الأعمال التجارية، وفريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية، وفريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة، والمؤتمر الدولي لرسم الخرائط، والمؤتمر العالمي للإحصاء، والمؤتمر الدولي للبيانات المفتوحة، وغير ذلك من الاجتماعات.

باء - المشاريع الممولة من حساب التنمية

٢٠ - لا تسد الموارد في إطار البرنامج العادي إلا نسبةً محدودة من طلب البلدان للمساعدة التقنية. وغالبا ما يترتب على الأنشطة تقديم مساعدة أولية تجري زيادتها بعد ذلك من خلال المشاريع الممولة من موارد من خارج الميزانية أو الصناديق الاستئمانية أو حساب التنمية. وحساب التنمية هو أحد برامج الأمانة العامة في مجال بناء القدرات وهو يهدف إلى تعزيز قدرات البلدان النامية في المجالات ذات الأولوية من خطة الأمم المتحدة للتنمية.

٢١ - وفي الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، شهدت شعبة الإحصاءات الإنجاز الناجح لمشروعين ممولين من حساب التنمية (بشأن أهداف التنمية المستدامة وبشأن الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية المتكاملة)، واستمرار مشروع واحد ممول من حساب التنمية (بشأن الإحصاءات والبيانات)، وإطلاق مشروعين جديدين بشأن الهجرة وإدارة المعلومات الجغرافية المكانية.

٢٢ - واختُتم في حزيران/يونيه ٢٠١٨ مشروعٌ مدته ثلاث سنوات هو مشروع ''تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية على قياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ ورصد ذلك التقدم وتقييمه والإبلاغ عنه''. وقد نفذ هذا المشروع في ستة بلدان (ثلاثة في آسيا (الفلبين وفييت نام وكمبوديا) وثلاثة في أفريقيا (إثيوبيا وأوغندا ورواندا)) بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومع شركاء آخرين مثل مصرف التنمية الأفريقي والشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين.

٢٣ - وفي إطار هذا المشروع، أُجري تقييم مفصل للثغرات في القدرات الإحصائية في البلدان الستة كلها. وتضمنت التقييمات إجراء مشاورات مع مقدمي البيانات ومنتجي الإحصاءات في كل من النظم الإحصائية الوطنية. وقدَّمت التقييمات صورةً تبين وضْع هذه النظم من حيث قدرتها الإحصائية الحالية والمحتملة على تجميع المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة وحددت مدى اعتمادها على الدعم الخارجي والحاجة إلى موارد الإضافية ومساعدة تقنية على مستوى فرادى الأهداف والمؤشرات. وعرضت نتائج المشروع والأدوات الموضوعة أثناء المشروع على بلدان أخرى في حلقتي عمل عقدتا في الفلبين (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧) وإثيوبيا (أيار/مايو ٢٠١٨).

٢٤ - واختُتم في عام ٢٠١٧ مشروع مدته ثلاثة سنوات هو مشروع ''دعم الدول الأعضاء في تطوير وتعزيز الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية المتكاملة من أجل تحسين رصد التنمية المستدامة''، وكان من بين نواتجه العديدة إصدار منشورات وطنية وإقليمية بشأن الإحصاءات البيئية، وتصنيف حسابات بيئية تجريبية، وكذلك وضع خطط عمل في الإحصاءات البيئية وفي المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وكان الهدف من المشروع تخطي الحواجز التقنية والمؤسسية التي تعترض إعداد إحصاءات بيئية وحسابات بيئية اقتصادية تصدر بانتظام على الصعيد الوطني. وتضمن هيكل المشروع وحدتين نموذجيتين: الوحدة النموذجية ألف، التي تضمنت خمسة بلدان مشاركة من المنطقة دون الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا (أوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وكينيا)، وكان هدفها تعزيز القدرات الوطنية في مجال إنتاج الإحصاءات البيئية، واستندت إلى إطار تطوير الإحصاءات البيئية وأدواته؛ والوحدة النموذجية باء، وكان هدفها تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في أربعة بلدان تقع في منطقتين دون إقليميتين، هي أوغندا وكينيا في أفريقيا، وإندونيسيا وماليزيا في آسيا. وقد تسارعت خطوات تنفيذ المشروع خلال عام ٢٠١٧ بفضل إجراء حلقات عمل وطنية وإقليمية في البلدان المشاركة في المشروع وبفضل تقديم المساعدة التقنية عن بعد.

٢٥ - ويجري حالياً تنفيذ مشروع بقيمة ١٠ ملايين دولار ممول من حساب التنمية هو مشروع ''برنامج الإحصاءات والبيانات''، وهو يهدف إلى تعزيز النظم الإحصائية الوطنية بغية متابعة أهداف التنمية المستدامة واستعراضها، بسبل تشمل معالجة ثغرات محددة في البيانات. ويتولى تنفيذ المشروع شعبة الإحصاءات بالتعاون مع جميع اللجان الإقليمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم

المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة).

٢٦ - ويقوم برنامج الإحصاءات والبيانات على أربع ركائز هي: وسائل التنفيذ، والإحصاءات والمؤشرات البيئية، والإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية والديمغرافية، والإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية. وبدأ التنفيذ تدريجيا خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٦. وبدأ تنفيذ معظم الأنشطة المقررة في إطار الركائز الأربع بأنشطة إقليمية ودون إقليمية، جرى تركيزها تدريجياً بعد ذلك على البعثات القطرية، وحلقات العمل التدريبية الوطنية، ووضع مبادئ توجيهية محددة، وجمع الممارسات السليمة، وإعداد دورات تدريبية شبكية. فعلى سبيل المثال، قامت شعبة الإحصاءات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وفي إطار حساب التنمية، بتنظيم أربع حلقات عمل تدريبية بشأن استخدام مصادر البيانات الجديدة (البيانات الساتلية، وبيانات الهواتف الخلوية، وبيانات الماسحات، وبيانات وسائل التواصل الاجتماعي، بالترتيب) لأغراض الإحصاءات الرسمية. وقدم التدريب أعضاء الفريق العامل العالمي المعني بالبيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية.

٢٧ - وكان يتوخى في البداية أن ينتهي البرنامج تدريجيا ويختتم بسلسلة من حلقات العمل دون الإقليمية والإقليمية بنهاية عام ٢٠١٩. وبيَّن تقييم منتصف المدة، الذي أجرته جهة تقييم خارجية واختتمته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أن المشروع يمضي بوتيرة جيدة وأن تنفيذه يظل بشكل عام على المسار على الرغم من التأخر في إنشاء البرنامج. واستناداً إلى النتائج والتوصيات المقدمة في تقرير تقييم منتصف المدة، تقرر تمديد البرنامج لمدة عام (حتى نهاية عم ٢٠٢٠) وتزويده بتمويل إضافي مقداره ١,٥ مليون دولار.

٢٨ - وأُطلق مشروعٌ جديد لتعزيز ”جمع واستخدام بيانات الهجرة الدولية في سياق خطة عام ٢٠٣٠“، سيمتد خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١. وتقود هذا المشروعَ شعبةُ الإحصاءات بالتعاون مع شعبة السكان بالأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة. وتشمل نواتج المشروع الرئيسية ما يلي: (أ) مجموعة من المبادئ التوجيهية لإنتاج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالهجرة؛ (ب) أنشطة لتنمية قدرات البلدان في آسيا وأمريكا اللاتينية بهدف تعزيز اعتماد المعايير الدولية لإحصاءات الهجرة وإنتاج البيانات وفقا لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالهجرة. وفي عام ٢٠١٨، اضطُلع ببعثتين لتقييم الاحتياجات في بلديْن مشاركين في المشروع (الأردن وجورجيا). وسيُضطلع ببعثة ثالثة لتقييم الاحتياجات في الفلبين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، تليها حلقة عمل إقليمية للبلدان الآسيوية تعقد في شباط/فبراير ٢٠١٩.

٢٩ - ويعالج مشروعٌ ثان أطلق في عام ٢٠١٨ مسألة ”تعزيز إدارة المعلومات الجغرافية المكانية في البلدان النامية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠“ ويتوقع أن يمتد خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١. وسيركز المشروع على تحسين وتعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية لدى البلدان النامية في اثنتين من المناطق المستفيدة من المشاريع، هما منطقة أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويسهم المشروع في الارتقاء بحسن توقيت المعلومات الجغرافية المكانية ومدى توافرها وإمكانية

الحصول عليها على جميع المستويات من جانب السلطات الوطنية المختصة بالمعلومات الجغرافية المكانية، مما يحسن ويعزز إدارة ونظم المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد الوطني.

جيم - المشاريع الممولة من جهات مانحة

٣٠ - في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، واصلت شعبة الإحصاءات تنفيذ مشاريع ممولة من جهات مانحة بشأن الأدلة والبيانات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، وإحصاءات الإعاقة، والمحاسبة البيئية - الاقتصادية، ورصد أهداف التنمية المستدامة، وإدارة المعلومات الجغرافية المكانية.

٣١ - واستمرت شعبة الإحصاءات وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في تنفيذ مبادرة الأدلة والبيانات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. وجرى إكمال ونشر أحد المنجزات المتوخاة الرئيسية وهو مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لإنتاج الإحصاءات المتعلقة بملكية الأصول، من منظور جنساني. ونُظمت خمس حلقات عمل إقليمية، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، في إيطاليا (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧)، والفلبين (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧)، وجورجيا (حزيران/يونيه ٢٠١٨)، وإثيوبيا (تموز/يوليه ٢٠١٨)، وشيلي (آب/أغسطس ٢٠١٨)، لعرض التوصيات الرئيسية المقترحة في المبادئ التوجيهية. واستفادت حلقات العمل من مشاركة عدد من الخبراء والممثلين من مكاتب الإحصاء الوطنية. وعلاوة على ذلك، تم في إطار مبادرة الأدلة والبيانات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وضع الصيغة النهائية لتقرير تقني يتعلق بقياس مباشرة الأعمال الحرة من منظور جنساني وإعداد دورة للتعلم الإلكتروني لضمان نشر منهجية المبادرة واستخدامها على نطاق واسع.

٣٢ - واستمر تنفيذ مشروع ”تعزيز إحصاءات الإعاقة في عهد خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥“ بتمويل من وزارة الخارجية والتجارة الأسترالية من خلال تنظيم ثلاثة اجتماعات إقليمية في عُمان (آذار/مارس ٢٠١٧)، وكازاخستان (حزيران/يونيه ٢٠١٧)، وسانتياغو (حزيران/يونيه ٢٠١٧) عن إحصاءات الإعاقة دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبذلك يصل مجموع الاجتماعات الإقليمية التي نظمت منذ عام ٢٠١٦ إلى ستة. وتمثلت الأهداف الرئيسية للاجتماعات الإقليمية، التي نظمت بالتعاون مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، في تعزيز تبادل الخبرات والممارسات الوطنية في قياس الإعاقة وتعزيز المناقشات بين الخبراء الإحصائيين الوطنيين وخبراء السياسات الوطنية بشأن الاحتياجات الوطنية من البيانات لرصد التنمية الشاملة للجميع. وتقوم شعبة الإحصاءات أيضاً بتنسيق عملية تنقيح المبادئ التوجيهية والمبادئ الأساسية لوضع إحصاءات الإعاقة، ونظمت اجتماعا للخبراء في عام ٢٠١٧ للشروع في العملية.

٣٣ - وفي عام ٢٠١٧، أطلقت شعبة الإحصاءات، مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي والاتحاد الأوروبي، مشروع ”محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية“. ويهدف هذا المشروع، الذي يموله الاتحاد الأوروبي، إلى مساعدة البلدان الشريكة الخمسة المشاركة، وهي البرازيل وجنوب أفريقيا والصين والمكسيك والهند، على الدفع قدما بخطتها للمعارف المتعلقة بالمحاسبة البيئية والمحاسبة للنظم الإيكولوجية. وسيبدأ المشروع في إجراء اختبار تجريبي لنموذج المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، بغية تحسين إدارة الموارد

الأحيائية الطبيعية والنظم الإيكولوجية وخدماتها على الصعيد الوطني وإدماج قضايا التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في تخطيط السياسات وتنفيذها.

٣٤ - وسيستعرض المشروع متطلبات السياسات، ومدى توافر البيانات، وممارسات القياس من أجل تعزيز وإدماج محاسبة رأس المالي الطبيعي وسيشرع في محاسبات تجريبية للنظم الإيكولوجية في كل من البلدان الشريكة الاستراتيجية الخمسة. وسيضطلع بمسارات العمل التالية أثناء تنفيذ المشروع في الفترة ما بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢٠: (أ) وضع خطة وطنية واختيار حسابات للنظم الإيكولوجية، بصورة مادية وصورة نقدية، على أساس الأولويات الوطنية، في كل من البلدان الشريكة؛ (ب) وضع مبادئ توجيهية ومنهجيات تساهم في التنفيذ الوطني للمشروع وخطة البحوث العالمية في سياق نموذج المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛ (ج) وضع مجموعة من المؤشرات في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف آيتشي للتنوع البيولوجي وغير ذلك من المبادرات الدولية؛ (د) تقديم مساهمات لتحقيق المواءمة بين نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة على مستوى الشركات؛ (هـ) زيادة الوعي بمحاسبة رأس المال الطبيعي؛ (و) تعزيز بناء القدرات وتبادل المعارف باعتبار ذلك وسيلة لتوسيع نطاق جماعة الممارسين المعنيين بمحاسبة رأس المال الطبيعي؛ (ز) تحليل السيناريوهات المتعلقة بالطرق التي تؤثر بها خيارات السياسات المختلفة على خدمات النظم الإيكولوجية.

٣٥ - وأطلقت شعبة الإحصاءات في عام ٢٠١٧ مشروع ''رصد أهداف التنمية المستدامة'' بدعم من إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لإتاحة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لأوسع جمهور ممكن ولتعزيز قدرة البلدان على تجميع هذه المؤشرات واستخدامها. ويشمل المشروع ٢٠ بلداً في جميع أنحاء أفريقيا وآسيا، شاركت ٩ منها في المشروع السابق بشأن ''تحسين جمع وإتاحة ونشر مؤشرات التنمية الوطنية، بما في ذلك المؤشرات [المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية]''، الذي امتد خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٥.

٣٦ - وتتمثل أنشطة المشروع الرئيسية في دعم البلدان الرائدة في وضع استراتيجيات وطنية لرصد أهداف التنمية المستدامة وإنشاء أو تحسين منصات وطنية للبيانات والبيانات الوصفية المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وفي إشراك مستخدمي بيانات أهداف التنمية المستدامة. أما المنجزات المتوخاة على الصعيد العالمي فتتمثل في وضع منصة للبيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ومعاينتها تتيح عقد المقارنات بين مجموعات البيانات العالمية والوطنية وإرساء تبادل آلي للبيانات يستند إلى معيار تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية. وفي عام ٢٠١٧، عقد اجتماعان لإطلاق المشروع لكل من منطقتي أفريقيا وآسيا في إثيوبيا (أيار/مايو ٢٠١٧) وتايلاند (حزيران/يونيه ٢٠١٧)، بالترتيب. وعقب هذين الاجتماعين، أوفدت بعثات قُطرية فردية لمساعدة مكاتب الإحصاء الوطنية في إعداد خطط تنفيذ رصد أهداف التنمية المستدامة وإنتاج بيانات وصفية للمؤشرات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، ولوضع آلية تجريبية لتبادل البيانات باستخدام المعايير الجديدة لهياكل البيانات التي وافق عليها فريق عامل معني بتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية - أهداف التنمية المستدامة تابع لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وإضافةً إلى ذلك، يقدم المشروع المساعدة إلى البلدان فيما يتعلق بإدماج البيانات المفتوحة ومبادئ التشغيل البيني للبيانات في وضع منصات وطنية لأهداف التنمية المستدامة.

٣٧ - ومدد المشروع المتعلق ببناء القدرات الإحصائية وإدارة المعلومات الجغرافية المكانية الذي تموله حكومة الصين، لمدة خمس سنوات أخرى ليغطي الفترة ما بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٢. وسيواصل المشروع توفير الدعم وتنمية القدرات لنظم المعلومات الجغرافية المكانية والإحصاءات الوطنية في البلدان النامية. وفي عام ٢٠١٨، عُقدت حلقات عمل لتنمية القدرات في تونغا (نيسان/أبريل ٢٠١٨)، وإثيوبيا (نيسان/أبريل ٢٠١٨)، وكينيا (مزمع عقدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨) بشأن عدد من المجالات المختلفة المتعلقة بالمعلومات الجغرافية المكانية، من بينها منح التراخيص، والأطر القانونية والسياساتية، ومواضيع البيانات الجوهرية، وقياس أهداف التنمية المستدامة. وعقد اجتماع لفريق الخبراء لتحسين فهم المسائل والتحديات المتعلقة بتصنيف البيانات حسب الموقع الجغرافي ومدى توافر تدفقات البيانات الساتلية لرصد الأرض لنظام الإحصاء الوطني في إنتاج مؤشرات لقياس أهداف التنمية المستدامة.

٣٨ - وتواصل شعبة الإحصاءات تنفيذ مشروع بناء القدرات الإحصائية للصين ولبلدان نامية أخرى، الذي تموله حكومة الصين. فخلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، قامت الشعبة، بالتعاون مع المكتب الإحصائي الوطني في الصين، بتنظيم ست حلقات عمل واجتماعات دولية في بضع مجالات، من قبيل الإحصاءات الصناعية، والتدريب الإحصائي، ونظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وجداول العرض والاستخدام، والاقتصاد الرقمي، مما أسفر عن تدريب أكثر من ٦٠٠ خبير إحصائي على الصعيد العالمي. واستجابة للحاجة إلى التطوير المهني الاستراتيجي للخبراء الإحصائيين الوطنيين، اضطلع المشروع ببعثات استشارية تقنية، وقام برعاية العمل القصير الأجل الذي يضطلع به خبراء إحصائيون وطنيون في المنظمات الدولية، ومنح زمالات لحضور الحلقات الدراسية والمؤتمرات الدولية. وقدم المشروع دعما كبيرا لجهود البلدان، ولا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لتعزيز قدراتها الإحصائية الوطنية من أجل الاستجابة بشكل أفضل لتحديات البيانات التي تنطوي عليها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣٩ - وأتاحت حكومة اليابان لشعبة الإحصاءات صندوقاً جديداً لدعم بناء القدرات الإحصائية للبلدان النامية على قياس أهداف التنمية المستدامة ورصدها والإبلاغ عنها. وفي عام ٢٠١٨، قدم ذلك الصندوق الدعم لتنظيم حلقتي عمل، إحداهما عن جودة الإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة (نيسان/أبريل ٢٠١٨) والأخرى عن الإحصاءات الجنسانية في إطار المنتدى العالمي السابع للإحصاءات الجنسانية (المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨)، عقدت كلتاهما في اليابان. واستخدم الصندوق أيضاً في تمويل عدد من الزمالات لتمكين خبراء إحصائيين وطنيين من البلدان النامية من حضور مناسبات معينة رفيعة السنة على مدار العام.

٤٠ - وفي سياق تلك المشاريع التي تمولها الجهات المانحة، تعرب شعبة الإحصاءات عن امتنانها لحكومات أستراليا والصين والمملكة المتحدة واليابان، وكذلك للمنظمات الشريكة، وهي المفوضية الأوروبية والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها، لما قدمته من دعم لبرامجها في مجال تنمية القدرات، وتتطلع إلى الحصول على دعم قوي منها وإقامة تعاون متين معها في السنوات القادمة.

ثالثا – الجهود الأخرى المبذولة لتنسيق تنمية القدرات

ألف – خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة

٤١ – أُطلقت خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة بصورة غير رسمية في منتدى الأمم المتحدة العالمي الأول للبيانات، الذي عقد في كيب تاون في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ثم أقرتها اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والأربعين في آذار/مارس ٢٠١٧. وتوفر خطة العمل إطاراً لمناقشة عملية تنمية القدرات الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتخطيطها وتنفيذها وتقييمها. ووضع هذه الخطة الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٤٢ – وسيؤدي تنفيذ خطة عمل كيب تاون العالمية إلى معالجة الثغرات في الإحصاءات الوطنية والتنسيق الإحصائي التي حددت استجابة لخطة عام ٢٠٣٠. وتلك الثغرات يتعين معالجتها لزيادة تمكين استخدام الإحصاءات القُطرية في حساب المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة. غير أن التوجيهات الواردة في خطة العمل لا تقتصر على تنمية القدرات فيما يتعلق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة فحسب. بل إن هدفها هو تعزيز النظم الإحصائية الوطنية، بحيث تكون أقدر ما يمكن على تلبية الاحتياجات الإحصائية لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وما بعدها. وعلى هذا النحو، تعد خطة العمل توجيها لوضع استراتيجية لتنمية القدرات وتخطيط أنشطة تنمية القدرات في المستقبل في شعبة الإحصاءات.

باء – إعلان دبي

٤٣ – في منتدى الأمم المتحدة العالمي الثاني للبيانات، المعقود في دبي، الإمارات العربية المتحدة، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، اتفق على إعلان لمواصلة دعم تنفيذ خطة عمل كيب تاون العالمية. ودعا الإعلان إلى إنشاء آلية تمويل ابتكارية، تكون متاحة لجميع أصحاب المصلحة وتخضع لإشراف أعضاء الأمم المتحدة، وتكون قادرة على الاستجابة بسرعة وكفاءة لأولويات نظم البيانات والإحصاءات الوطنية، وذلك بهدف تعبئة كل من الصناديق المحلية والدولية وتفعيل الشراكات وفرص التمويل لتعزيز قدرات نظم البيانات والإحصاءات الوطنية. وستنشأ آلية التمويل، التي ستكون مدفوعة بالطلب بالكامل، بموجب التكليف الصادر عن اللجنة الإحصائية وتعمل تحت توجيه ممثلي النظم الإحصائية الوطنية ومختلف الجهات المعنية بالبيانات والجهات المانحة التي ستدعم صنع القرار فيما يتعلق بالطرائق التشغيلية وبجمع الموارد لتلبية الاحتياجات من البيانات من أجل التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

جيم – الشبكة العالمية لمؤسسات التدريب الإحصائي

٤٤ – تحدِّد خطة عمل كيب تاون العالمية تنمية القدرات الإحصائية بوصفه مجالا من مجالات العمل الأساسية لتحقيق نطاق ومقصد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهناك أيضاً حاجة محسوسة منذ وقت طويل إلى المواءمة بين عروض التدريب التي تقدمها مختلف المؤسسات ونشرها إلى أقصى حدد ممكن من أجل ضمان أنها تُنفَّذ بطريقة أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة.

٤٥ - ونتيجة لذلك، عقدت شعبة الإحصاءات العديد من المشاورات مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة بشأن إنشاء شبكة للمؤسسات الدولية والإقليمية التي تقدم التدريب في مجال الإحصاءات الرسمية. وفي اجتماع بشأن التدريب الإحصائي عُقد في بيجين (أيلول/سبتمبر ٢٠١٧)، شارك ممثلون عن مؤسسات دولية وإقليمية في تدريب إحصائي وأيد ممثلون عن مكاتب الإحصاء الوطنية لعدة بلدان بأغلبية ساحقة إنشاء شبكة من المقرر أن تعرف باسم الشبكة العالمية لمؤسسات التدريب الإحصائي. وقد أنشئت الشبكة رسميا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وعقد أول اجتماع لها على هامش الدورة الثامنة والأربعين للجنة الإحصائية (آذار/مارس ٢٠١٨)، حيث ناقش الأعضاء المؤسسون وأعضاء الفريق الاستشاري للشبكة سبل المضي قدما ووسعوا عضوية الشبكة لتضم كيانات إضافية. وفي الوقت الحالي، تتألف الشبكة من ٢١ عضواً - ١٦ من معاهد التدريب الإقليمية والوطنية، و ٥ من البلدان التي تضم مكاتبها الإحصائية الوطنية مراكز للتدريب الإحصائي تقدم التدريب خارج حدودها الوطنية - ولا تزال تحرز تقدما في عملها في مجال التدريب في الإحصاءات الرسمية.

دال - إعادة هيكلة شعبة الإحصاءات

٤٦ - في نيسان/أبريل ٢٠١٨، أعيد هيكلة شعبة الإحصاءات لكي تلبي بشكل أفضل المتطلبات من احتياجات البيانات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فبالإضافة إلى ثلاث شُعب فنية تتولى تصنيف جميع الإحصاءات الاجتماعية والديمغرافية، وجميع الإحصاءات الاقتصادية، وجميع الإحصاءات المتصلة بالبيئة (إلى جانب المعلومات الجغرافية المكانية)، أنشئ فرعان يتوليان مسؤوليات شاملة هما: فرع بيانات التنمية والتوعية، وفرع الابتكار والقدرات في مجال البيانات، المنشأ حديثا. ويتمثل جزء من برنامج عمل فرق الابتكار والقدرات في مجال البيانات في تقييم وتنسيق أنشطة تنمية القدرات التي تضطلع بها شعبة الإحصاءات وكفالة زيادة التجانس بين أنشطة تنمية القدرات الإحصائية التي تضطلع بها شعبة الإحصاءات وتلك التي تضطلع بها كيانات أخرى. كما يتقصى فرع الابتكار والقدرات في مجال البيانات تنسيق التكنولوجيات والطرق الحديثة من أجل إنتاج الإحصاءات ومن أجل تنفيذ أنشطة تنمية القدرات.